العلاقات العراقية – التركية
الواقــع والمستقبــل

م.م. سرى هاشم محمد
المعهد التقني كركوك

المقدمـــة:
العراق وتركيا بلدين جارين تربطهما علاقات تاريخية ثقافية واقتصادية وسعى البلدان لتطوير علاقاتهما منذ الاعتراف التركي بالعراق عام ١٩٢٧ انطلاقا من مصالحهما المشتركة لاسيما وان هذين البلدين تربطهما حدود مشتركة وقضايا مشتركة كالمياه والاكراد، ولاشك ان العلاقات العراقية – التركية مرت بأدوار اتسمت في العهدين الملكي والجمهوري بعلاقات ودية متطورة ولاسيما خلال حقبة العهد الملكي عندما عقد الحلف العراقي التركي عام ١٩٥٥ وتطور الى حلف بغداد، واستمر هذا التطور في العهد الجمهوري خلال حقبتي السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم وعلى كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والامنية، الا ان هذه العلاقات اصابها التوتر والاختلاف بعد غزو صدام للكويت عام ١٩٩٠ وتبني تركيا موقفا معاديا للعراق طوال المدة الواقعة من عام ١٩٩١ حتى سقوط النظام عام٢٠٠٣، وبالتالي هل العلاقات العراقية- التركية ستتطور في المرحلة المقبلة ام انها ستصاب بانتكاسات بسبب الوجود الامريكي في العراق ولاسيما بعد رفضهما المشاركة في حرب الخليج الثالثة لاسقاط النظام العراقي.
ولدراسة العراقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل تم تقسيـم الدراسة الـى :-
اولا: تطور العلاقات العرافية- التركية.
ثانيا: العلاقات العراقية- التركية بعد حرب الخليج الثانية.
ثالثا: العلاقات االعراقية- التركية والقضايا المشتركة.
رابعا: تركيا مابين حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ ومستقبل العلاقات مع العراق.
أولا : تطور العلاقات العراقية- التركية:
منذ ان حلت مشكلة الحدود بين البلدين وتم اقامة علاقات حسن الجوار بين البلدين عام ١٩٢٦ والتي ارست حدود البلدين الجارين(١). واخذت العلاقات تشهد تطورا بعد ان اعلنت تركيا اعترافها الرسمي بالعراق عام ١٩٢٧ ومنذ ذلك التاريخ بدأ البلدان اقامة تمثيل دبلوماسي بينهما وذلك في عام ١٩٢٩، وعلى اثر تزايد نشاط التمرد الكردي على الحدود العراقية- التركية وصل الى انقرة وفد عراقي برئاسة وزير الخارجية نوري السعيد اجرى خلال هذه الزيارات مباحثات مع رئيس الوزراء التركي عصمت اينونو ووزير خارجيته توفيق رشدي اراس وتركزت المباحثات حول النقاط التالية(٢):
١. بحث قضية الامن على الحدود العراقية – التركية.
٢. بحث قضية النفط.
٣. بحث امكانية عقد اتفاقية تجارية بين البلدين.
ولاجل تطوير علاقات حسن الجوار بين البلدين زار الملك فيصل الاول تركيا في تموز عام ١٩٣١ وجرى خلال الزيارة التوقيع على اتفاقيات ثنائية تتعلق بالاقامة والتجارة وتسليم المجرمين(٣). وفي عام ١٩٤٦ دخلت تركيا والعراق في معاهدة صداقة وحسن جوار مع ملاحق تتعلق بتنظيم مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما وكذلك بشأن تنظيم التعاون المتبادل في امور الامن والتربية والتعليم والثقافة والمواصلات البريدية والبرقية والتليفونية(٤). وفي عام ١٩٥٥ سعت الولايات المتحدة الى اقامة حلف في منطقة الشرق الاوسط لاحتواء الاتحاد السوفيتي وكانت تركيا هي الدولة التي لعبت دورا في تكوين هذا الحلف الذي ضم كل من العراق وايران وباكستان وبريطانيا وانضمت الولايات المتحدة الى اللجنة العسكرية في الحلف(٥). ولاشك ان حلف عام ١٩٥٥ كان يهدف الى الوقوف بوجه التيار القومي الذي تقوده مصر عبد الناصر وذلك بوصف مصر انذاك قاعدة للتحرر القومي كما يرى البعض ذلك(٦). وعندما قامت ثورة ١٤ تموز/١٩٥٨ حاولت تركيا التدخل لاسقاط الثورة والاطاحة بالحكومة الجديدة الا

ان الضغط السوفيتي وضغط المعارضة الداخلية في تركيا ادى الى اعتراف تركيا بالحكومة العراقية الجديدة في ٣١/تموز/ ١٩٥٨(٧). وعندما حدث انقلاب ٨/شباط/١٩٦٣ ضد حكومة عبد الكريم قاسم اعترفت تركيا بها الا ان العلاقات اصابها نوع من الجمود، وبعد انتخاب عام ١٩٦٥ في تركيا حدثت تطورات في علاقات البلدين وعلى جميع الاصعدة الاقتصادية والتجارية والثقافية وبعد انقلاب ١٩٦٨ حدثت تقلة نوعية في العلاقات العراقية التركية ابتداء باعلان الحكومة التركية الاعتراف الفوري بالحكومة الجديدة وشهدت فترة السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين وعلى مختلف المستويات، ولعل ابرزها زيارة الرئيس العراقي الاسبق احمد حسن البكر لتركيا عام ١٩٧٢ وزيارة الرئيس التركي السابق فخري كوروثورك عام ١٩٧٦(٨). وتصاعدت العلاقات بين البلدين لاسيما في مايتعلق بالتعاون الاقتصادي والتجاري اذ عقدت اتفاقيات جديدة بين البلدين عام ١٩٧٦ شملت التعاون الاقتصادي والفني في المجالات الزراعية والصناعية والنفط والاشغال العامة والرأي والاسكان وانشئت لجنة مشتركة لازالة العراقيل التي تقف حائلا امام تلك الاتفاقيات عام ١٩٧٨ وشهدت بداية الثمانينات ازدهارا كبيرا في العلاقات الاقتصادية بين البلدين اذ توصل الطرفان الى عقد اتفاقية للنقل البري والترانزيت.

واخرى تجارية كما فتحت تركيا مرافئها وطرق مواصلاتها لاستقبال البضائع المستوردة لصالح العراق، وكما بلغ عدد العمال الاتراك العاملين في العراق حوالي ١٥٠٠٠ عامل وازداد حجم التبادل التجاري عام١٩٨٤ ليصل الى مايقارب مليار و٣٠٠ مليون دولار وفي تموز ١٩٨٦ تم التوقيع على بروتوكول جديد لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية وشكل العراق في الثمانينات الدولة الثانية في قائمة الدول المستوردة من تركيا والدولة الثالثة في قائمة الدول المصدرة لها(٩).

اما فيما يتعلق الجانب النفطي فان تركيا كانت تستورد في الثمانينات من القرن المنصرم مايقارب اربع ملايين طن سنويا وذلك يمتد من حقول نفط كركوك، ومنذ منتصف عام ١٩٨٤ اصبح العراق يصدر عن طريق تركيا حوالي مليون برميل يوميا وعندما تم تنفيذ الخط العراقي التركي الثاني عام ١٩٨٧ بلغت صادرات العراق حوالي مليون و٥٥٠ الف برميل يوميا عام ١٩٨٧(١٠).

وخلاصة القول ان العلاقات العراقية- التركية اتسمت منذ نشوء الدولة العراقية في عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٩٠ بنوع من العلاقات الودية المبنية على الثقة المتبادلة بين الجارين والتعاون السياسي والاقتصادي والامني للحفاظ على علاقات الصداقة وحسن الجوار والمصالح المشتركة بين البلدين.

<u>ثانيا: العلاقات العراقية- التركية بعد حرب الخليج الثانية:</u>

ما ان انتهت الحرب العراقية – الايرانية في عام ١٩٨٨ حتى اصبح العراق دولة اقليمية قوية في المنطقة، وراح رئيس النظام يصدر تصريحات استفزازية ويتعامل بغطرسة مع الدول الاقليمية وعلى الاخص من وقفوا الى جانبه في الحرب ضد ايران، بدأت الدوائر الغربية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية بالتهيئة لحشد رأي عام دولي ضد العراق وكان لابد للولايات المتحدة الامريكية من ان تلجأ الى دول اقليمية في المنطقة للتأثير عليه ولاسيما تركيا التي بدأت بالتحول نحو موقف جديد في سياستها تجاه العراق اتسمت ملامحه في(١١):

١. اظهار القلق والمخاوف من تزايد قوة العراق الاقليمية اذ عدت تركيا ذلك بمثابة تهديد لامنها القومي.
٢. ابداء المساعدة والدعم للولايات المتحدة الامريكية في التفتيش عن اوراق ضغط اقليمية على العراق.
٣. استخدام ورقة المياه في الضغط على العراق خلال عام ١٩٨٩-١٩٩٠.
٤. التعبئة الاعلامية ضد العراق وذلك من خلال ادعاء بعض الصحف التركية في الموصل او التطرق لاحتمال غزو تركيا للعراق.
٥. الرغبة التركية في الحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية بعد انحسار دورها في ظل انتهاء الحرب الباردة.

ومع دخول القوات العراقية الى الكويت في ٢/آب/١٩٩٠ قامت الولايات المتحدة بحشد الدعم الدولي والاقليمي ضد العراق وبدأت تركيا تشعر باهميتها الاقليمية عندما حدثت ازمة الخليج الثانية وادركت ان الفرصة اصبحت سانحة لممارسة دور اقليمي في المنطقة وعدت نفسها احد الفواعل الاقليمية البارزة على صعيد هذه الازمة بالنظر لموقعها الجيوبوليتيكي المتاخم للعراق وارتباطاتها الاقليمية والدولية كحلف شمال الاطلسي ومصالحها ومصالح الحلف في الخليج العربي(١٢). وبدا التوتر في العلاقات بين الجارين العراق وتركيا، اذ قامت الحكومة التركية باصدار بيان في ٢/آب/١٩٩٠ جاء فيه " ((تشعر تركيا بالقلق لان الازمة التي كانت قائمة بين العراق والكويت قد ادت الى دخول القوات العراقية اراضي الكويت منتهكة سيادة دولة الكويت ووحدتها الاقليمية)) وصرح وزير الخارجية التركي في الوقت

نفسه : ((ان احتلال العراق للكويت غير مقبول وان من الضروري للعراق الانسحاب منها)) اما رئيس الوزراء التركي فقد تحدث قائلا : ((انه موضوع مثير للقلق واتمنى زوال الازمة في اقصر وقت وننتظر عودة الارض والسيادة للكويت))(١٣).

وايدت تركيا القرارات الصادرة ضد العراق من قبل الامم المتحدة واعلنت رسميا الالتزام بها، كما ان تركيا اصدرت قرارا عن طريق برلمانها يخولها كافة الصلاحيات العسكرية فيما عدا حق اعلان الحرب واعلنت تركيا تأييدها للتدخل العسكري في الازمة(١٤).

وعلى الرغم من الضرر الاقتصادي الكبير الذي سيلحق بتركيا اعلنت غلق انابيب النفط من كركوك الى ميناء (يومر تاليك) على البحر المتوسط وقامت تركيا بحشد ١٠ الاف جندي و٥ الاف احتياطي قرب الحدود العراقية ودعم هذه القوات بـ٥٠ طائرة تركية و ٤٣ طائرة اوربية لمهام دفاعية وسمحت للولايات المتحدة بارسال طائرات الى القواعد القريبة من الحدود العراقية التركية بعضها اعتراضية واخرى قتالية مثل (١٥- اف) وبعضها للقصف بعيد المدى مثل (١١١- اف) فضلا عن وجود ٥ الاف جندي في قاعدة انجرليك الجوية(١٥). ان هذه القرارات المؤيدة للسياسة الامريكية في ازمة الخليج الثانية اثارت انتقادات واسعة داخل تركيا وادت الى استقالة وزير الخارجية (علي بوزر) وكذلك رئيس اركان الجيش وقائد القوة البرية ولاشك ان هذا الموقف التركي المعارض للسياسة التركية تجاه العراق يرجع لاعتبارين هما(١٦):

١. عدم الالتزام بالتقاليد السياسية الاتاتوركية التي تحافظ عليها المؤسسة العسكرية التركية ومنها الحياد الاقليمي والايديولوجية العلمانية(١٧).

٢. لم تحافظ تركيا على اهم مبادئها في عدم التدخل في الشؤون الداخلية وفي النزاعات بين دول المنطقة(١٨).

ولاشك ان تركيا تهدف للحصول على مكاسب من جراء موقفها على حساب علاقاتهما التاريخية مع العراق.

وما ان بدأت حرب الخليج الثانية في ليلة ١٧/١٦ كانون الثاني ١٩٩١ حتى بدات الحكومة التركية بوضع كل اجهزة الاعلام تحت الرقابة المشددة كما منعت الاحزاب المعارضة للحرب ومنها حزب الرفاه وحزب التيار الديمقراطي والحزب الديمقراطي الشعبي من التعبير عن ارائه(١٩). وابلغ رئيس الوزراء التركي البرلمان قائلا : ((ان جارنا العراق خارج على القانون وعدائي ونحن سنا على استعداد لقبول ذلك))(٢٠).ولاشك ان جميع الغارات الجوية التي وقعت على شمال العراق كانت تأتي عن طريق قاعدة انجرليك الجوية(٢١).

كما اقدمت الحكومة التركية على سحب اعضاء السفارة التركية في بغداد دون قطع العلاقات فضلا عن قيام وزارة الخارجية التركية بممارسة الضغط على القنصلية العراقية في اسطنبول في ١١/شباط/١٩٩١ بحجة ان عدد الموظفين الموجودين لايتناسب مع حجم اعمالهم حاليا(٢٢). ومما لاشك فيه ان تركيا وقفت اعتبارا من اندلاع ازمة الخليج وحربها موقف غير ودي في علاقاتها مع العراق على الرغم من العلاقات الايجابية بين الطرفين قبل اندلاع هذه الازمة، ولاشك ان الاجراءات التي اتخذتها تركيا تجاه العراق كانت تهدف الى ارضاء الولايات المتحدة الامريكية وللحفاظ على مصالحها معها.

ثالثا: العلاقات العراقية- التركية والمشكلات المشتركة:

١.مشكلة مياه نهري دجلة والفرات:

تمثل المياه واحدة من ابرز المشكلات التي تقف حجر عثرة في تأزم العلاقات العراية- التركية، اذ ان المشاريع التي تقيمها تركيا على منابع دجلة والفرات جوهر المشكلة بين البلدين ولاسيما مشروع جنوب شرق الاناضول والذي تسعى تركيا من خلاله الى تعزيز سيطرتها على مجاري هذين النهرين على الرغم من انها ثروة مائية مشتركة بين تركيا والعراق وسوريا. ويعد مشروع جنوب شرق الاناضول مشروع انمائي متعدد الاهداف يتضمن سدود وامكانات ري واسعة على نهري دجلة والفرات ويتضمن المشروع بناء ٢٢ سدا و١٩ محطة توليد كهرباء ويبلغ اجمالي تكاليفه (٣٤) مليار دولار(٢٣). وبدأت المشكلة تظهر بشكل كبير بين تركيا ودول الجوار العربي في عام ١٩٩٠ عندما قامت تركيا باملاء سد اتاتورك وقطعت المياه عن العراق وسوريا فترة شهر من ١٣ كانون الثاني الى ١٣ شباط وادى ذلك الى خفض تدفق المياه للعراق وسوريا من ٥٠٠م٣/ثا الى ١٢٠م٣/ثا(٢٤). وتحاول تركيا من خلال مسؤوليها التأكيد على ان المشروع ليس له اثار سلبية على العراق وسوريا وانه ليس له أي اهداف سياسية وبهذا الصدد يذكر سليمان ديميريل في ١٩٩٠/١/٨: ((ان الشائعات المتوافرة بشأن امكانية نشوب صراع بين تركيا وجيرانها تعبر عن رؤية خاطئة ومضللة ولايمكن قبول الزعم القائل بان سد اتاتورك له تأثيرات سلبية على العراق وسوريا لانه على عكس ذلك سيكون مصدر رخاء وازدهار لكل من البلدين، وتركيا لاترغب في الدخول في أي نزاعات مع جيرانها))(٢٥). وكما اكد الرئيس التركي توركت اوزال انذاك خلال اجتماعه مع وزير النفط العراقي الاسبق عصام الجلبي في

كانـون الثانـي ١٩٩١: ((ان تركيا لن تستخدم ابدا مياه الانهار كوسيلة للتهديد))(٢٦).

وتوترت العلاقات بين تركيا وجيرانها حول المياه في عام ١٩٩٥ عندما اعلنت تركيا انشاء سدين جديدين على نهر الفرات هما (برجيك وقرقاميش) ورفضها مذكرتي الاحتجاج التي تقدمت بها كل من بغداد ودمشق كل على حدة في كانون الاول ١٩٩٥ وكانون الثاني ١٩٩٦(٢٧). ولعبت الولايات المتحدة واسرائيل دورا في دعم هذا المشروع بالتكنولوجيا العصرية والخبرات والدعم المادي وذلك للضغط على العراق ولاسيما قبل سقوط النظام عام ٢٠٠٣ فض عن ان تركيا تسعى من خلال هذا المشروع للربط بين موضوعي لواء الاسكندرونة وحزب العمال الكردستاني ومشكلة مياه نهر دجلة والفرات والضغط السياسي على سوريا(٢٨). وعلى الرغم من المحادثات المستمرة التي جرت بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة اخرى الا ان التوتو استمر بين البلدان الثلاث وذلك من خلال استمرار تركيا بمواصلة موقفها الثابت ازاء مشكلة المياه مع العراق وسوريا ويعد مشروع اليسو من ابرز المشاريع التي انجزتها تركيا والتي تؤثر على البلدين العربيين. كذلك نرى ان تركيا ترفض وجهة النظر العراقية حول تقسيم مياه دجلة والفرات بين الدول الثلاث الى ثلاثة اقسام متساوية وتمسكها بالخطة الثلاثية الهادفة الى الاستخدام الرشيد لموارد المياه(٢٩). كما ترفض اجتماعات اللجنة الفنية الخاصة بالمياه من اجل التوصل الى اتفاق عادل بتحديد حصة المياه.

وترفض تركيا تسوية مشكلة المياه مع سوريا والعراق وفقا لمبادئ القانون الدولي من خلال اعتبار مياه نهري دجلة والفرات عابرة الحدود وليس من الانهار الدولية مما يعطي لتركيا حقوق سيادية غير قابلة للتفاوض فرئيس الجمهورية التركي السابق سليمان ديمريل يقول : ((ان لتركيا حق السيادة على مواردها المائية ويجب ان يدرك الجميع ان نهري دجلة والفرات ليسا من الانهار الدولية وانما من الانهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الاقليم التركي))(٣٠).

٢. القضية الكرديـــة:

لقد شكلت القضية الكردية في شمال العراق احد المشاكل التي كانت تؤدي الى خلافات بين تركيا وجوارها العربي وبقدر تعلق الموضوع بالعلاقات العراقية- التركية فقد سعى البلدان الى محاولة ازالة الخلافات بينهما وذلك من خلال ابرامهما اتفاق تشرين الاول ١٩٨٤ والذي يسمح لكلا الدولتين بعد اخطار البلد الاخر القيام بعمليات مطاردة حثيثة للمتمردين الاكراد على عمق ١٠كم داخل حدود البلد الاخر وذلك من اجل الحفاظ على الحدود بينهما(٣١). وقد استفادت تركيا من هذا الاتفاق ثلاث مرات قبل ان تقوم بالغائه من جانب واحد في عام ١٩٨٨(٣٢). وما ان حدثت ازمة ٢/آب/١٩٩٠ حاولت الولايات المتحدة ادخال عامل الضعف الى العلاقات العراقية-التركية وخرجت تركيا من منطلقاتها النظرية في السياسة الخارجية وانحازت تماما الى الولايات المتحدة وحلفائها ضد العراق، اذ سمحت تركيا بعد انتهاء حرب حرب عام ١٩٩١ للجيوش الاجنبية المرابطة في اراضيها الى تشكيل قوة المطرقة المتأهبة والتي جاءت لمساعدة اكراد العراق واسداء مايسمى بالمعونة الانسانية وقد كان من نتائج هذا السلوك ان ادب الضعف في العلاقات العراقية-التركية(٣٢). وقد عملت تركيا على اضعاف النظام العراقي السابق بعد عام ١٩٩١ وقامت بتقديم الدعم السياسي والمعنوي لاكراد العراق وفتحت حدودها امام مايقارب نصف مليون كردي وساعدت تركيا على اعادتهم عن طريق خطة (المناطق الامنة)(٣٤). وعن طريق قوة المطرقة المتأهبة كونت الولايات المتحدة والدول الغربية لغرض احلال الامن لاكراد العراق واستقرت هذه القوات التابعة للولايات المتحدة وحلفاؤها في قاعدتي (انجرليك وبرنجليك). وقد استغلت تركيا وبمساعدة الولايات المتحدة فراغ السلطة في شمال العراق في تلك الفترة وقامت بغزو الاراضي العراقية بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني في عام ١٩٩١ وكررت هذه العمليات خلال عام ١٩٩٤ وتحاول تركيا من خلال هذه الخروقات للاراضي العراقية استعراض قوتها وتاكيد اختلال توازن القوى لصالحها لاسيما بعد مالحق بالعراق من تدمير لقوته العسكرية وبنيته التحتية بسبب حرب الخليج الثانية والقرارات الصادرة عن الامم المتحدة(٣٥). وفي ٢٠ اذار ١٩٩٥ قامت تركيا بعملية اجتياح للاراضي العراقية وادعت انها تريد توجيه ضربات استباقية الى حزب العمال الكردستاني التركي وواصلت دخول الاراضي العراقية في عام ١٩٩٦وفي ايلول من العام نفسه قامت القوات العراقية بدخول المنطقة الشمالية وتعرضت لضربات جوية امريكية وفي ٣و٤ ايلول وبعد ذلك طالبت تركيا باقامة منطقة عازلة في شمال العراق لمنع تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي(٣٦). وقد رفض العراق اقامة هذه المنطقة في شماله وعدها تدخلا واسع النطاق في شؤونه الداخلية وانتهاكا لسيادته وعدت الحكومة العراقية عزم تركيا انشاء هذه المنطقة نوعا من انواع الضغط الذي تمارسه الحكومة الامريكية عليها عبر تركيا وهاجمت الحكومة العراقية نجم الدين اربكان مؤكدة انها لم تف بوعودها لانهاء التعاون مع الولايات المتحدة فضلا عن انها لاتزال تقدم المساعدة الجوية للدول الاجنبية فوق

العراق(٣٧). وقد اتسم موقف حكومة نجم الدين اربكان بالغموض وعدم الوضوح ازاء مسألة المنطقة الامنية في شمال العراق،اذ ارسل وفدا من الحكومة التركية الى العراق يعرب فيه عن الرغبة في تطوير العلاقات بين البلدين واكد نجم الدين اربكان خلال زيارته للقاهرة في ٤/تشرين الاول/١٩٩٦: ((اهمية الحفاظ على السلامة الاقليمية للعراق واحترام سيادته ووحدته))(٣٨). وبدلا من ان تتخذ حكومة اربكان خطوات حقيقية لتطوير علاقاتها مع العراق عملت على انهاء مهمة قوات المطرقة في ١٤/تشرين الثاني/١٩٩٦ لحماية اكراد العراق ومراقبة منطقة الحظر الجوي ووافقت على ان تحل محل هذه القوات (قوة مراقبة جوية) لمراقبة هذه المنطقة والتأكد من تنفيذ قرارات الامم المتحدة واافق البرلمان التركي على ذلك في ٢٤/تشرين الثاني/١٩٩٦ واستمر التدخل التركي في شمال العراق اذ قامت القوات التركية بغزو اراضي العراق في عام ١٩٩٧ ونددت الحكومة العراقية بذلك وعدته تدخلا في الشؤون الداخلية وان تركيا تسعلا لالحاق الاذى بالعراق(٣٩). واستمرت التدخلات التركية في شمال العراق حتى عام ٢٠٠٣ قبيل سقوط نظام صدام.

وتأسيسا على ماتقدم فأن تركيا حاولت اضعاف العراق وخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي فيه وتعويض امنه للخطر الخارجي بدلا من ان تستغل القضية الكردية لصالح تطوير علاقاتها مع العراق قبل سقوط النظام وكما ان تركيا اسهمت في تعويض نفوذ الحكومة العراقية في المنطقة الشمالية، وعرضت العراق للخطر الخارجي من خلال تدخلاتها المستمرة في الشمال وتعاونها مع الولايات المتحدة لخلق حالة من التدهور داخل العراق وذلك عن طريق التعاون مع الولايات المتحدة للضغط على حكومة بغداد انذاك من خلال الوجود الامريكي الغربي داخل اراضيها لمراقبة التحركات العراقية. وبذلك تشكلت سابقة في علاقات الدولتين من اهم مظاهرها قيام الاتراك بغزو الشمال العراقي تحت ذرائع وحجج واهية، وربما احتمال تكرارها كلما احست تركيا بضعف العراق.

٣.مسألة كركوك والموصل:

لقد اظهر الاتراك بعد عام ١٩٩١ اطماعهم الاقليمية في منطقة كركوك والموصل ونشطت تركيا بالقيام بحملة دعائية واسعة لاستغلال تطور الاوضاع تجاه استعداد الموصل-كركوك التي ماتزال تعدها تركيا جزء من اراضيها على الرغم من ان معاهدة حزيران ١٩٢٦ بين (العراق-تركيا-بريطانيا) قد صححت المسألة نهائيا واعترفت بالحدود الحالية للعراق كون الموصل وكركوك جزء من الاراضي العراقية(٤٠). ولم تكن الاوساط الرسمية التركية بعيدة عن هذا الاتجاه وخير معبر عن ذلك الخريطة التي قدمها الرئيس التركي توركت اوزال التي تقضي تقسيم العراق الى ثلاث دويلات (عربية-كردية-تركمانية) في اتحاد فدرالي واستخدامه بعد مدة وجيزة عبارة الشعوب العراقية وقام اوزال بجمع واعداد الوثائق الخاصة بالمدة التاريخية التي شهدت النزاع بين تركيا والعراق حول الموصل(٤١). وكما اكد الرئيس التركي توركت اوزال بعد حرب الخليج الثانية لعدد من الصحفيين ((ان على الغرب ان لاينسى دور تركيا فنحن من نحكم هذه المنطقة لسنوات طويلة ومن حقنا اليوم ان تكون لنا حصة عظيمة)). ومن خلال حديث اوزال ادرك العديد من المحللين انه يسعى لضم اجزاء من الاراضي العراقية (٤٢). ومن الامور المهمة التي تؤكد اطماع تركيا في الموصل وكركوك هو ما نشر في كتاب عام ١٩٩٤ اصدرته رئاسة الوزراء التركية وانجزته المديرية العامة للدولة رقم (١١) بعنوان (المعلومات الارشيفية المتعلقة بالموصل وكركوك) ويعد هذا الكتاب دليلا واضحا على الاطماع التركية في المنطقة(٤٣). اما الرئيس التركي سليمان ديمريل فقد اكد بعد استلامه رئاسة الجمهورية التركية : ((ان اقليم الموصل لم يترك للعراق بموب معاهدة لوزان واضاف "لقد ابلغنا الامريكيين لكن هذا المشروع لم يقر على الصعيد السياسي"))(٤٤).

اما العراق فقد اكد انه سيعارض بجميع الوسائل تغير حدوده مع تركيا ويحذر تركيا من القيام بأي خطوة منفردة من شأنها المساس بالحدود الوطنية كما استدعت وزارة الخارجية العراقية القائم بالاعمال التركي والذي اوضح بأن الكلمة التي ادلى بها الرئيس التركي ديمريل كانت على النحو التالي : ((ان الحدود العراقية-التركية غير صحيحة... ولكن تسوية هذه المشكلة ليست موضوع بحث في هذه اللحظة))(٤٥). ولاشك ان دخول القوات التركية الاراضي العراقية قد يرتبط بالمخزون النفطي الكبير في الموصل وكركوك ولعل مايؤكد ذلك قول الرئيس التركي سليمان ديمريل رؤساء تحرير الصحف التركية في ٢/آيار/١٩٩٥: ((ان حدود تركيا مع العراق هي خط النفط لقد حددها علماء الجيولوجيا ولم يتضمنها الميثاق))(٤٦).

رابعا: تركيا مابين حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ ومستقبل العلاقات مع العراق:

وقفت تركيا في علاقاتها مع العراق موقفا سلبيا على طول امتداد الفترة الممتدة بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وقد تضررت اقتصاديا من جراء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق ورفض تركيا تدفق النفط بشكل طبيعي عبر اراضيها بسبب الضغوط الامريكية والقرارات الصادرة من الامم المتحدة ضد العراق، وعندما بدأت الادارة الامريكية في صيف

٢٠٠٢ بتحريك المسألة العراقية في اتجاه تشكيل مناخ ضاغط لشن حرب لاسقاط النظام العراقي فقد زار ولفوويتز مساعد وزير الدفاع الامريكي تركيا في تموز ٢٠٠٢ طالبا منها المشاركة في الحرب وفتح جبهة شمالية ضد العراق اخذا بعين الاعتبار هواجس تركيا التي رد عليها كما يلي(٤٧):

١. ستحافظ امريكا على وحدة العراق.
٢. وستعارض اقامة دولة كردية مستقلة.
٣. وستساعد تركيا اقتصاديا.
٤. تراعي الولايات المتحدة الوضع الخاص للتركمان.

وزار ولفوويتز تركيا مرة ثانية في كانون الاول ٢٠٠٢ وحددت واشنطن بصورة واضحة ماذا تريد من تركيا(٤٨):

١. فتح اراضيها وتمركز للقوات الامريكية فيها.
٢. مشاركة تركيا في الحرب.
٣. فتح جبهة شمالية ضد النظام العراقي مقابل مكاسب اقتصادية وسياسية.

وكانت الولايات المتحدة تريد من تركيا ان ترد سريعا على مطالبيها الا ان تركيا كانت تسعى لمنع نشوب الحرب وتغيير المعادلة الاقليمية والسعي للتدرج للتعاون مع الادارة الامريكية تجاه العراق.

واتخذت جهود تركيا لمنع نشوب الحرب اشكالا متعددة(٤٩):

١. عدم التحرك الا ضمن الشرعية الدولية وكما تنص على ذلك المادة ٩٢ من الدستور التركي.
٢. سعي تركيا للتعاون والتنسيق الاقليمي مع دول الجوار الجغرافي للعراق لمنع نشوب الحرب.
٣. امتناع تركيت عن المشاركة في الحرب.
٤. سعي تركيا لدى بغداد لاقناع القيادة العراقية بالتنحي عن السلطة ونزع فتيل الحرب.

واتخذ البرلمان التركي قرارا بعدم المشاركة في الحرب او وجود قوات اجنبية متمركزة على اراضيه وعندما بدأت الحرب الامريكية-البريطانية لاسقاط النظام في ٢٠/اذار/٢٠٠٣ رفضت الحكومة التركية السماح للقوات الامريكية بالنزول في اراضيها او فتح جبهة شمالية وذلك لان تركيا كانت تدرك ان أي تدخل عسكري امريكي عن طريق تركيا سيؤدي الى الحاق الضرر بالعلاقات التركية-العربية الاسلامية وسيسيء لصورة تركيا اقليميا ودوليا فضلا عن ذلك فأن تركيا لم تحصل على ضمانات كافية بشأن مستقبل الاكراد، والتعامل الامريكي مع تركيا من وجهة نظر استعلائية وكما ان تركيا كانت ترى في الحرب على انها غير شرعية وان المشاركة فيها هي انتهاك للمادة ٩٢ من الدستور التركي(٥٠). وقد ادى الوقف التركي هذا من الحرب على العراق الى خسارة اقتصادية كبيرة كان يمكن ان تستفاد منها تركيا من الولايات المتحدة والتي قررت تحسين الاقتصاد التركي من خلال تقديم هبة بـ٦ مليارات دولار فضلا عن ٢٤ مليار يورو قروضا ميسرة كما ان تركيا خسرت سياسيا لانها وضعت خارج المعادلة العراقية ولاسيما في مايتعلق بالوضع في شمال العراق وامكانية قيام دولة كردية(٥١).

وعلى الرغم من الموقف السلبي الذي اتخذته تركيا في علاقاتها مع الولايات المتحدة، الا ان الاخيرة لاتزال تدرك اهمية تركيا في المنطقة ولاسيما بعد احتلال العراق وذلك من خلال(٥٢):

١. تأزم وضع القوات الامريكية في العراق بعد اشتداد الهجمات عليها وتكبدها خسائر كبيرة في النواحي المادية والبشرية.
٢. مقاومة الارهاب غير ممكنة من خلال عزل تركيا.
٣. المصالح البعيدة المدى للولايات المتحدة مع تركيا.

وبذلك فأن تركيا تسعى لاستمرار توثيق علاقاته الستراتيجية مع الولايات المتحدة بشأن العراق اذ يؤكد وزير الخارجية التركي عبد الله غول ((ان نجاح امريكا في العراق هو بالتأكيد في مصلحة تركيا وعكس ذلك يعني الفوضى لذلك يجب ان تقوم بالتعاون مع الولايات المتحدة في العراق والمشاركة في تقويم الاستقرار وهو فرصة لتركيا))(٥٣).

ومع انتهاء الحرب واقامة مجلس الحكم العراقي سعت تركيا لاقامة علاقات مع العراق وذلك للحفاظ على مصالحها الاقتصادية مع العراق ولاستمرار تدفق النفط اليها عبر كركوك، وكما شاركت تركيا في المؤتمرات المتعددة التي عقدت بشأن العراق لاسيما الاقليمية والتي تتعلق بدول الجوار العراقي والتي كانت تؤكد في جميع المؤتمرات على اهمية الحفاظ على وحدة العراق واستقراره ومنع تسلل ارهابيين عبر اراضيها كما انها استقبلت عددا كبيرا من المسؤولين العراقيين الذين زاروا تركيا بعد سقوط النظام العراقي في نيسان ٢٠٠٣ منذ قيام مجلس الحكم مرورا بالحكومة المؤقتة والانتقالية ومن ثم الدائمة وذلك من اجل تطوير وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين الجارين.

ومما لاشك فيه ارى ان العلاقات العراقية-التركية ربما ستتطور بشكل كبير مستقبلا لاسيما بعد رفض تركيا المشاركة في الحرب وهذا الموقف يحسب لتركيا عراقيا وعربيا ولاسيما بعد استقرار العراق سياسيا وامنيا، وترى تركيا في تعزيز علاقاتها مستقبلا مع العراق انه سيجعلها تستفاد اقتصاديا وذلك من خلال التجارة بين البلدين فضلا عن امكانية المشاركة المستقبلية للشركات التركية في اعادة البنية التحتة في

الاقتصاد والامن اذ اكدت تركيا رغبتها في تدريس وحدات من الجيش والشرطة العراقية، كما ان تركيا تسعى الى استقرار العراق وقيام حكومة مركزية فهي ترى ضرورة سيطرة الحكومة العراقية المستقبلية على مفاصل الدولة، كما انها تخشى من ان قيام دولة كردية في شمال العراق يؤدي الى حدوث نزعة انفصالية كردية في داخل الدولة التركية وهو امر لاتستطيع النخب السياسية والعسكري التركية التساهل فيه، كما انها ترى ضرورة منع الاكراد من السيطرة على نفط كركوك وذلك لتحجيم تطلعاتهم القومية وعدم اعتمادهم على نفط كركوك في بناء اقتصادهم وبالتالي ارى ان العلاقات العراقية-التركية ستتطور في المستقبل المنظور لحاجة العراق لتركيا ولخبراتها في كافة المجالات لما يعانيه العراق من تدمير لبنيته التحتية واقتصاده، ويحتاج لها كقوة سياسية وامنية دافعة لاستقراره في المرحلة المقبلة.

- أهداف الحشد العسكري التركي على الحدود العراقية :

تواجه تركيا منذ عدة عقود من السنين حزب العمال الكردستاني التركي (PKK) في جنوب شرقي البلاد على الحدود مع العراق، وقد هددت عدة مرات بمهاجمة قواعده، غير ان العراق والولايات المتحدة الامريكية عارضتا اية عملية عسكرية تركية في المنطقة التي تسكنها اغلبية كردية متحالفة مع الولايات المتحدة. وقبل الحديث عن اهداف الحشد العسكري التركي لابد من الاشارة الى ان الاسس الموضوعية للمشكلة تكمن فيما يأتي:

١. تهديدات تركية بشن حملة عسكرية من اجل تصفية حزب العمال الكردستاني الموجود في شمال العراق.
٢. تهديدات كردية عراقية بتصعيد التمرد الكردي داخل تركيا.
٣. منع الكونغرس الامريكي من اتخاذ خطوات عملية لدعم الحقوق القومية للاقليات العرقية والدينية التركية.
٤. استثمار الموقف الامريكي المضاد لايران بسبب دعمه للمناهضين للوجود الامريكي في العراق.

ويمكن بناء على ماتقدم ان نحدد اهداف الحشد العسكري التركي بما يأتي :

١. تصفية القواعد والبنى التحتية العسكرية لمليشيا حزب العمال الكردستاني وبقية الفصائل الكردية المؤيدة لمنح الحقوق القومية لاكراد تركيا.
٢. اضعاف النفوذ الاقتصادي والسياسي للقوى والفصائل الكردية العراقية.
٣. تشتيت التمركز الديمغرافي الكردي، وذلك لان اقليم كردستان العراقي، اصبح قاعدة لتمركز الحركات الكردية الموجودة في تركيا والعراق وايران، واصبح يشكل ملاذا آمنا للحركات الانفصالية الكردية التي اخذت تستخدم الاقليم كمؤخرة للتدريب والاسناد ومنطلقا لتنفيذ الهجمات.
٤. اقامة منطقة عازلة (Buffer Zone) تركية على غرار المنطقة العازلة التي سبق وان اقامتها اسرائيل ي جنوب لبنان، وعلى النحو الذي يؤدي الى منع عناصر PKK من التسلل عبر الحدود الى تركيا.
٥. احباط أي مخطط لتنظيم القاعدة الهادف الى اقامة تنظيم لها في كردستان وتركيا، اذ تشير المعلومات الى وجود ٣٠٠ عنصر يقومون بالتهيئة لهذا العمل.
٦. وهناك تفسير يقول بأن الحشد العسكري التركي هدفه تنفيذ عملية امنية بالوكالة للتأثير على اتجاه التطورات السياسية الجارية حاليا في داخل تركيـا.

ان احتمالات قيام تركيا بتنفيذ عمل عسكري داخل الاراضي العراقية تبقى عالية، اذ انها ربما تهدف الى مايأتي من وراء مثل هذا العمل:

أ.اضعاف حكومة اقليم كردستان العراقية باظهارها بمظهر العاجز عن الدفاع عن الاقليم.
ب.اعطاء رسالة قوية لدول العالم والاطراف الداعمة للحركات الكردية المتعاطفين معهم بأن تركيا موجودة ولن تسمح بقيام أي كيان كردي مستقل حتى تتمتع ولو باستقلال نسبي في الادارة الذاتية.
ج.اقناع الحركات الكردية بان المشروع الانفصالي الكردي يظل طريقا مسدود مهما غلت التضحيات التركية.
د.اقناع الادارة الامريكية والحكومة الاسرائيلية بان دعم الحركات الكردية من اجل اضعاف البلدان العربية والاسلامية امر غير مجد، وذلك لان تركيا مهما كانت وثيقة الصلة بهما، فأنها غير مستعدة للنازل عن موقفها الواضح من المسألة الكردية.
هـ.احباط ضم منطقة كركوك العراقية الى اقليم كردستان العراق.
و.اضعاف الضغوط الكردية داخل البرلمان العراقي والحكومة العراقية الحالية والتي تهدف الى تمرير قانون توزيع عائدات النفط والغاز الطبيعي.
ز.القضاء على كل البنى التحتية العسكرية والامنية للفصائل الكردية المسلحة.
ن.اقامة منطقة عازلة شمال العراق بحيث يكون الوجود العسكري التركي مستمرا بشكل دائم فيها.
ي.تحريك موضوع ضم تركيت الى الاتحاد الاوربي اذ فشلت تركيا في هذا الملف لذا فأن القيام بهذا العمل قد يؤدي الى الحصول على موقف أوربي اكثر تطمينا للاتراك.

ان اهم المعضلات التي تواجه الاتراك يمكن اجمالها بما يأتي:

١. الخوف من الاضرار المتزايدة لملف الانضمام للاتحاد الاوربي.

٢. تخلي حزب العمال الكردستاني عن اتفاقية وقف اطلاق النار المعقودة في تشرين الثاني ٢٠٠٦.

٣. تحذير الحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان للاتراك بأن العراق وعملا بمبدأ المعاملة بالمثل سوف يتدخل في كردستان التركية.

٤. عدم ايفاء ايران بالالتزام بمواقفها المعلنة ضد حزب العمال الكردستاني.

ان اهم السيناريوهات المحتملة لمقاومة الغزو التركي من قبل اكراد العراق تندرج في الاتي:

١. القتال ضد القوات التركية وهذا سيؤدي الى خسارة PKK لقدرتها العسكرية والسياسية.

٢. التخلي عن PKK وهذا ماتريده امريكا لكنه سيؤدي الى انشقاقات داخل الحركات الكردية حيث:

أ.سيؤدي الى انضمام اعداد من اعضاء الحزبين.

ب.قيام حزب بيجاك الكردي الايراني بالقتال الى جانب حزب العمال الكردستاني.

ج.اضعاف الوزن السياسي للزعيمين مسعود وجلال داخل الاقليم وخارجه.

د.توتر العلاقات الامريكية الكردية الاسرائيلية، وتصاعد شعبية الاحزاب الاسلامية.

نستنتج مما تقدم ان التحشد التركي على الحدود العراقية ليس سببه وجود معسكرات لقوات حزب العمال الكردستاني التركي، لكن وجود هذا الحزب في العراق هو بمثابة مسمار جحا تستخدمه تركيا ذريعة لاحتلال شمال العراق تحقيق هذه الاهداف.

لقد عملت وسائل الاعلام الدولية على تجميل النظام التركي وتاريخه واتاتورك والقيادات التركية الحالية والتاريخية، فقد اظهرت هذه الوسائل بأنه لانظام في العالم يطبق الديمقراطية ويحمي حقوق الانسان، واسلامي وعلماني متطور غير الدولة التركية، فأن اراد العرب نظاما اسلاميا سيجدونه في تركيا، وان ارادوا نظاما علمانيا سيجدونه فيها ايضا، فلكل من يشتهي سيجد ضالته، والنظام الحالي يقوم على مبدئين اسلامي المظهر، وعلماني الجوهر، ففي الداخل يظهر بانه نظام علماني ليس دينيا وامام العرب بأنه اسلامي، وفي حالة الانسحاب الامريكي فأنهم سيمثلون الدرع الواقي من تدخل ايراني لملئ الفراغ كما صرح بذلك السيد احمدي نجاد الرئيس الايراني، وقد توغل الاتراك منذ عام ١٩٩١ عدة مرات وكانت قوات الحزبين الكرديين يساعدان الاتراك في مواجهة حزب العمال، ولكنهما في الوقت الحاضر لايوافقان، فلماذا كان الاكراد يوافقون سابقا والان يرفضون.

- الاستنتاجـــات :

من خلال دراستنا للعلاقات العراقية-التركية الواقع والمستقبل تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات:

١. ان العلاقات العراقية-التركية تميزت بشكل كبير في العهد الملكي وتوج ذلك بعقد الحلف العراقي التركي عام ١٩٥٥ فضلا عن ان تركيا رفضت تغيير النظام الملكي في العراق وارادت التدخل بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لولا تدخل الاتحاد السوفيتي انذاك.

٢. تطور العلاقات العراقية-التركية على جميع الاصعدة ولاسيما في السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم اذ عدت تركيا العراق اهم شريك اقتصادي، لاسيما وان معظم النفط العراقي كان يمر عبر الحدود العراقية التركية من خلال الانابيب ووصل تدفق النفط العراقي عبر تركيا الى حوالي ١,٥ مليون برميل يوميا كما ان التبادل التجاري ازدهر خلال هذه الفترة بين البلدين.

٣. تم توقيع اتفاقية في عام ١٩٨٤ لمطاردة (المتمردين) الاكراد بين البلدين وذلك مايعزز الامن على حدودهما المشتركة.

٤. حدث توتر في العلاقات العراقية-التركية بعد عام ١٩٩٠ عندما قامت تركيا بوقف ضخ النفط العراقي عبر الانابيب المارة في اراضيها وطبقت جميع القرارات الدولية الصادرة ضد العراق وذلك ما الحق ضررا اقتصاديا بالعراق وتركيا.

٥. المشاركة الفاعلة مع قوات التحالف من خلال السماح للقوات الامريكية والمتحالفة معها من الانطلاق ن اراضيها لتوجيه ضربات عسكرية للعراق في عام ١٩٩١ وذلك ماعد خروجا عن المنطلقات النظرية للسياسة الخارجية التركية.

٦. التدخل في الشؤون العراقية وذلك من خلال خرق المنطقة الشمالية العاقية خلال المدة الممتدة من عام ١٩٩١ الى سقوط النظام بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني، ومحاولة اقامة مناطق آمنة في داخل الحدود العراقية وذلك ماعده العراق تدخلا في الشؤون الداخلية العراقية.

٧. السماح لقوات التحالف باقامة مناطق امنة للاكراد في شمال العراق ومن ثم سمحت لهذ القوات للاقامة في اراضيها لمراقبة التحركات العراقية ومنعها من الدخول الى المنطقة الشمالية.

٨. عملت تركيا على تنفيذ مشروع جنوب شرق الاناضول واقامة المشاريع المائية عليه مستغلة الوضع الذي يمر به العراق بعد عام ١٩٩١ مما ادى الى خفض المياه المتدفقة اليه وذلك مايؤثر على اقصاده لاسيما وانه كان يمر بظروف اقتصادية صعبة في ظل الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضا عليه.

٩. لعبت تركيا دورا ايجابيا وذلك يحسب لها عندما رفضت للقوات الامريكية النزول في اراضيها للمشاركة في احتلال العراق على الرغم من الضغوط الامريكية ليها، وذلك ادراكا منها بأن ميزانها الاقتصادي يتدهور كثيرا بتدهور علاقاتها مع العراق او بتدهور اوضاع العراق الداخلية.

١٠. ارى ان العلاقات العراقية-التركية مستقبلا ستتطور في حالة استقرار العراق وستعود الى سابق عهدها على جميع المستويات لاسيما وان تركيا تسعى لاستقرار العراق خوفا من استقلال الاكراد وسيطرتهم على مدينة كركوك وبالتالي هي تسعى لاقامة حكومة مركزية قوية في العراق تسيطر على جميع البلاد وذلك من اجل تحقيق مصالحها المشتركة مع العراق بعيدا عن الضغوط الامريكية عليها، لاسيما وان الدستور العراقي يرفض تواجد المنظمات والمكاتب التي تمارس نشاطا عسكريا او سياسيا الغرض منه زعزعة امن اية دولة في العالم وعلى الاخص دول الجوار.

المصادر والهوامش

١. عوني عبد الرحمن السبعاوي، علاقات تركيا الخارجية في كتاب تركيا المعاصرة، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص٢٢٤.

٢. ----------، العلاقات العراقية-التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص٢٧-٢٨.

٣. ----------، علاقات تركيا الخارجية، المصدر السابق، ص٢٢٤.

٤. ----------، العلاقات العراقية-التركية، المصدر السابق، ص١٤٠-١٤٥.

٥. عبد العزيز رفاعي وعبد العال ابراهيم، دراسات في الشرق الاوسط، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، د.ت، ص١٤٦.

٦. محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، بيروت، ١٩٧٢، ص٥٤-٦٤.

٧. عوني عبد الرحمن السبعاوي، علاقات تركيا الخارجية، ص٢٢٥.

٨. المصدر نفسه، ص٢٢٦.

٩. المصدر نفسه، ص٢٢٧.

١٠. المصدر نفسه، ص٢٢٨.

١١. خليل ابراهيم الناصري، السياسة الخارجية ازاء الشرق الاوسط للمدة الواقعة ١٩٤٥-١٩٩١، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص٩٧.

١٢. هدى شاكر معروف، الموقف التركي من ازمة الخليج، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٤٦-٤٧) كانون الثاني ١٩٩٥، ص٥٦.

١٣. خليل ابراهيم الناصري، المصدر السابق، ص٢٢٠-٢٢١.

١٤. فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة د.سلمان داود الواسطي، ود.حمدي حميد، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٤٥.

١٥. نبيل عبد الفتاح، العرب من النظام العربي الى النظام الشرق اوسطي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد١١١، ١٩٩٣، ص٦٠.

١٦. صموئيل هنتنغون، صدام الحضارات، ترجمة طلعت الشايب، ١٩٩٧، ص٢٣٧.

١٧. نبيل عبد الفتاح، المصدر السابق، ص٦٠.

١٨. فليب روبنس، تركيا والشرق الاوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والترجمة، ١٩٩٣، ص٨٤.

١٩. احمد سلمان محمد، دور تركيا في الاستراتيجية الامريكية تجاه الوطن العربي، اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص١١١.

٢٠. خليل ابراهيم الناصري، المصدر السابق، ص٢٠٦.

٢١. عبد الحميد الجوهري، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٤، ص٧٤.

٢٢. خليل ابراهيم الناصري، المصدر السابق، ص٢٠٧.

٢٣. فكرت نامق العاني، الخلاف المائي التركي-العراقي-السوري وابعاده وافاقه المستقبلية، مجلة ام المعارك، بغداد، العدد١٥، صيف ١٩٩٨، ص١٩.

٢٤. المصدر نفسه، ص٢٠.

٢٥. جلال عبد الله معوض، تركيا والامن القومي العربي (السياسة المائية والاقليات) المستقبل العربي، بيروت، العدد١٦٠، ١٩٩٢، ص٩٧-٩٨.

٢٦. Rahmi Ganduz, Turkey Informs Arab, countries on Water, January 1990, P.12.

٢٧. هيثم الكيلاني، تركيا والعرب (دراسة في العلاقات العربية، العدد٦، ١٩٩٦، ص٧٠.

٢٨. المصدر نفسه، ص٧١.

٢٩. وزارة الخارجية التركية، قضايا المياه بين سوريا والعراق وتركيا، انقرة، ايار ١٩٩٧، ص١٩-٢٠.

٣٠. احمد سلمان محمد، المصدر السابق، ص١٢٠.

٣١. ابراهيم خليل احمد تركيا بين حزبي العمال الكردستاني وقوات المطرقة في كتب القضية الكردية

وتأثيرها على دول الجوار، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٤، ص١٤٣.
٣٢. تركيا والامن القومي، المصدر السابق، ص١٤٦.
٣٣. احمد نوري النعيمي، تركيا والقوة المسماة بالمطرقة المتأهبة، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد٢١، ١٩٩٨، ص٤٩.
٣٤. احمد سلمان محمد، المصدر السابق، ص١٤٦.
٣٥. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٤٩.
٣٦. خليل ابراهيم العلاف، فكرة المنطقة الامنية العازلة على الحدود العراقية ومخاطرها على الامن الوطني، اوراق تركية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص٧.
٣٧. المصدر نفسه، ص٧.
٣٨. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا، المصدر السابق، ص١٦٤.
٣٩. المصدر نفسه، ص١٧١.
٤٠. محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول (قلق الهوية وصراع الخيارات)، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٤٤.
٤١. عوني عبد الرحمن السبعاوي، مكامن العداء ونقاط التفاهم في كتاب قبيس عبد الفتاح، العلاقات العراقية التركية الواق وافاق المستقبل، جامعة الموصل، ١٩٩٩، ص٤٢.
٤٢. خليل ابراهيم العلاف، دور تركيا في تحقيق الامن الاقليمي، اوراق تركية، جامعة الموصل، العدد١٨، ربيع ٢٠٠٢، ص٣.
٤٣. عوني عبد الرحمن السبعاوي، مكامن العدل ونقاط التفاهم، المصدر السابق، ص٤٥.
٤٤. خليل ابراهيم العلاف، دور تركيا في تحقيق الامن الاقليمي، المصدر السابق ، ص٥.
٤٥. المصدر نفسه، ص٥.
٤٦. المصدر نفسه، ص٧.
٤٧. محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركيا في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٠٩.
٤٨. المصدر نفسه، ص٤١٠.
٤٩. المصدر نفسه، ص٤١١.
٥٠. المصدر نفسه، ص٤١٦.
٥١. محمد نور الدين، لماذا رفض البرلمان فتح جبهة شمالية ولماذا قد يعود عن رفضه، صحيفة الشرق القطرية، ٩ اذار ٢٠٠٣.
٥٢. الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت.http\\www.azzaman
٥٣. المصدر نفسه.